



PROVISIONAL

A/35/PV.16  
30 September 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، الساعة ١٠/٣٠

(جمهورية ألمانيا الاتحادية)

السيد فون فيشمار

الرئيس:

المناقشة العامة / ٩ / (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من:

السيد عبدالحليم خدام (الجمهورية العربية السورية)

السيد كمال حسن علي (مصر)

السيد ناسي (ألبانيا)

السيد سالم صالح محمد (اليمن الديمقراطية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد عبد الحلیم خدام (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، من دواعي سروري ان اقدم اليكم أحرّ التهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، مع اطيب التمنيات بنجاحكم في مهمتكم السامية ، واني لعلى ثقة ان ما تتمتعون به من كفاءة وخبرة كفيل بقيادة اعمال دورتنا الى النجاح الذي نصبو اليه ، وان وفد بلادى سيبذل كل جهده في التعاون معكم لتحقيق ذلك .

أحبي باعزاز وتقدير رئيس الدورة السابقة السيد سليم احمد سليم الذي شهدت الجمعية العامة في فترة رئاسته ثلاث دورات الى جانب الدورة العادية ، وقد أدار اعمال الجمعية بكفاءة تستحق التقدير والثناء .

واغتتم هذه المناسبة لأحبي انتساب زمبابوى الى عضوية الأمم المتحدة ، بعد نضال طويل ومير خاضه شعب زمبابوى البطل ضد النظام الاستعماري العنصرى ، وانتصر عليه مؤكداً في ذلك هتمية انتصار الشعوب من أجل نوالها حقها في تقرير المصير والاستقلال ، كما أهنيء سانت فنسنت وجزر فريناد بين بانضمامها الى الأسرة الدولية .

ان ايما لنا بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وبمنظمة الأمم المتحدة كمجمع دولي تلتقي به شعوب العالم بأسره ، ثابت يزداد مع الزمن رسوخاً ، بالرغم مما ينتاب العالم من مشكلات معقدة وأزمات شائكة ، وانطلاقاً من ايما لنا هذا فاننا نعود الى هذه المنظمة لكي نعرض تلك المشكلات والأزمات ، ونتعاون على ايجاد حلول لها ، والخروج بمعالجات تحقق للإنسانية السلام والأمن والاستقرار والتقدم .

ان اول ما نشاهده من تطورات حدثت في فترة العام الذي انقضى على الدورة السابقة ، هو تعرض عملية الانفراج الدولي الى هزة عنيفة ، بعد ان نجحت في إبعاد العالم ، فترة من

الزمن ، عن الحرب الباردة من ناحية ، وفي خلق مناخ جديد للتعاون الدولي من ناحية أخرى ، فقد عادت الامبريالية العالمية الى سابق عهدها في سعيها الى السيطرة الى ابعد مدى ممكن ، وخلق مناطق للنفوذ ، والحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية ، وحشد القوات المسلحة في مناطق معينة ، ونشر شبكات الصواريخ النووية المدمرة ، ان هذه الاعمال كلها دفعت العالم من جديد الى مناخ الحرب الباردة ، الى جانب خلق بؤر للصراع قد تنفجر في أى وقت ، وكان من نتيجة ذلك كله ، أن شهدنا توترا دوليا وصراعا على مناطق النفوذ ، ومقاومات لتلك المساعي والمحاولات ، تقوم بها الشعوب المحبة للسلام والا استقرار .

لقد نبهنا ، أكثر من مرة من على هذا المنبر ، وفي مناسبات متعددة ، الى أن عملية الانفراج لا يمكن أن تصبح عالمية واسعة ، إلا اذا اتسع اطارها بحيث يشمل العالم كله ، ويساعد على حل المشكلات الدولية المستعصية .

وأكبر شاهد على ذلك قضية فلسطين والشرق الأوسط ، التي خرجت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي احدى الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، وذات المسؤوليات المحددة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين — خرجت بها من اطار الأمم المتحدة ، وانفردت بها مع اسرائيل والنظام المصري ، دون بقية الأطراف المعنية ، وبخاصة الشعب العربي الفلسطيني وممثلته الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

ان استمرار وجود هذه المشكلات وهذه الآساليب الاستعمارية يؤكد على ضرورة اشتراك جميع الدول على قدم المساواة ، في رسم سياسة الانفراج حتى تحمل هذه السياسة البعد الدولي الشامل المطلوب ، وفي صنع عملية الانفراج على اساس الحق والعدالة ، حتى تتطور وتصبح عاملا ايجابيا في ضمان السلم والأمن الدوليين ، وفي اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية في مختلف المجالات .

ان نزع السلاح التام والشامل هدف كبير يبذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة من أجل تحقيقه . وليس أدل على ذلك من أن جدول أعمال هذه الدورة يضم أكثر من عشرين بندا في مجال نزع السلاح ، ومن ان الأمم المتحدة عقدت دورات ومؤتمرات خاصة لتحقيق هذا الغرض . وبالرغم

من ذلك كله ، فاننا لانزال نشهد توسعا في التسلح ، وبخاصة في مجال الأسلحة ذات التدمير الشامل ، كما نشهد توسعا يبلغ درجة التحدي في اقامة القواعد العسكرية في بعض المناطق من قبل القوى الامبريالية ، ولهذا فقد آن الأوان لكي تبذل جمعيتنا اقصى الجهود من أجل الحد من سباق التسلح ، ومن اقامة القواعد العسكرية الأجنبية ، ومن تقديم التسهيلات العسكرية ، حتى يشعر العالم بأن منظمته الدولية تعمل بجد واخلاص في سبيل تجنيبه ويلات حرب عالمية مدمرة .

وفي هذا المجال ، وكنتيجة للواقع القائم في العالم اليوم ، نؤكد على أن نزع السلاح لا يمكن أن يتحقق الا بزوال الاستعمار والعنصرية والسيونية وجميع مظاهر العداوة والافتصاب والاحتلال والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، والا اذا لمست وتأكدت جميع الشعوب بأن الأمن قائم على الحق والعدل والمساواة ، واطمأنت الى احترام سلامتها الإقليمية واستقلالها وسيادتها وعقها في تقرير مصيرها ، واختيار النظام الذي تريده .

ومن أهم المشكلات التي ماتزال حادة وخطيرة ، مشكلة الأنظمة العنصرية ، التي ماتزال مستمرة في منادها وفي تحديها للرأي العام العالمي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وتمارس السياسات العنصرية سواء في جنوبي افريقيا أو فلسطين والأراضي المحتلة ، وتبيع هذه الأنظمة السياسات العداونية التوسعية ذاتها ، وتوثق التعاون بينها في مختلف المجالات وبخاصة في مجال صنع الأسلحة النووية ، ولقد تحولت المناطق التي تسيطر عليها هذه الأنظمة ، بسبب ضعف الردع الدولي ، الى بؤر ساخنة تعرض السلم والأمن الدولي الى الخطر ، وتهدد بشكل مباشر ، أمن واستقلال القارة الافريقية والعالم العربي . وهنا نود أن نؤكد من جديد على دعمنا وتأييدنا المطلتين ، لحركات التحرر في جنوبي افريقيا وناميبيا ، في نضالها من أجل حقوق شعوبها في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ، كما نود أن نؤكد وقوفنا على جانب صمود دول المواجهة الافريقية في تصديها للاعتداءات العنصرية الوحشية ، ولمسايرات تصفية قضايا التحرر الوطني لشعوب افريقيا الجنوبية .

وفي آسيا لا يسعنا الا أن نعبر عن أسننا العميق من جراء تفجر الوضع في عدة مناطق فيها ، نتيجة مؤامرات الامبريالية ومحاولتها السيطرة على تلك المناطق . وبالإضافة الى ذلك ، ماتزال المسألة الكورية بدون حل ، مما يدعونا الى التأكيد على ضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية ، وقيام الحوار بين شطري كوريا ، تنفيذ الميثاق المشترك الموقع عام ١٩٧٢ ، من أجل توحيد البلاد بشكل مستقل سلمي بعيد عن التدخل الخارجي . وفي قبرص ماتزال الوضع متوترا يدعوا الى التلق .

وهنا نحبي جهود الأمين العام ، الذي استتاع أن يعيد الحياة الى عملية التفاوض بين الطائفتين ، من أجل ايجاد حل يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ، وفي إطار احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها وعدم انحيازها .

لقد بذلت الأمم المتحدة ، من خلال جمعيتها العامة ، والمؤتمرات واللجان التي انعقدت تحت رايتها ، جهودا مضيئة وخيرة من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وبالرغم من انقضاء خمس سنوات على وضع أسس هذا النظام ، فان الدول الصناعية المتقدمة ، ما تزال تضع العراقيل والصعوبات أمام اقامة هذا النظام ، متمسكة أكثر فأكثر بالامتيازات التي يتيحها لها النظام الاقتصادي والتجاري والنقدي المسيطر ، البعيد عن العدالة ، والقائم على الاستغلال ، وكان من نتيجة ذلك كله ، أن أصاب الجمود نصوص قرارات الجمعية العامة والمؤتمرات واللجان الدولية ، وانتهت تلك الجهود الى الفشل حتى الآن .

ان هذه النتيجة التي أشرت اليها ، ستقودنا حتما الى ازدياد الهوة التي تفصل بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ، والى مأساة حرمان الدول النامية من أسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبشكل خاص حرمانها من الحصول على التكنولوجيا الحديثة الضرورية لتلك التنمية ، والى تشديد الحصار الذي تفرضه بعض الدول الصناعية المتقدمة بالتعاون مع الشركات عبر الوطنية على الدول النامية ، من أجل اجبارها على بيع موادها الأولية بأثمان بخسة ، في الوقت الذي تصعد تلك الدول أسعار منتجاتها الصناعية بشكل أصبح يهدد اقتصاد البلدان النامية بالانهيار .

واننا نؤكد على ضرورة البدء بتغيير أساسي في هيكل العلاقات الاقتصادية الراهنة ، وانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الأمر الذي يجب أن يعزز الاستقلال الاقتصادي للدول النامية ، ويؤمن الرخاء والاستقرار لشعوب العالم ، ويسهم في ضمان السلم والأمن الدوليين .

اننا إذ نستعرض بعض المشكلات الدولية ، لا يسعنا الا أن نتطرق الى موضوع حقوق الانسان ، والى التفسيرات المحددة التي أعلنتها دول معينة بهدف خلق المبررات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وخصوصا دول العالم الثالث ، وذلك تحت شعار حماية حقوق الانسان . انه لا يسعنا الا أن ننبه الى خطورة تلك المحاولات والتفسيرات ، خصوصا وان روادها هم أولئك الذين مازالت دولهم تمد أنظمة القهر والعدوان والاحتلال والعنصرية بكل الأسلحة المادية والمعنوية ، التي تنتهك حقوق الانسان وكرامته ، بل وجوده وذاته .



وكان طبيعياً أن يرفض العرب هذه المؤامرة وأن يتصدوا لها لأنهم يتدبر حرمهم على السلام القائم على الحق والعدل ، فانهم يرفضون الاستسلام ، ذلك أن السلام الذي لا يقسم على الحق والعدل ، ليس أكثر من مرحلة لحرب جديدة لأن استمرار الشعور بالظلم والظلم ، من شأنه أن يزيد من الاندفاع نحو إزالة أسباب الظلم والظلم .

وإذا كانت سياسة كامب ديفيد قد حققت بعض أهدافها الاسرائيلية والامريكية بمسار مصر وتوريث الحكومة المصرية في سياسة معادية للأمة العربية ولمصالح الشعب العربي المصري ، وكذلك باقامة القواعد العسكرية الامريكية في بعض دول المنطقة ، واتخاذ الحكومة الاسرائيلية قراراً بضم القدس ، والاستمرار في سياسة الاستيطان . اذا كانت سياسة كامب ديفيد قد حققت هذه الأهداف وهي أهداف بالغة الخطورة جعلت من المناقاة مجالاً لصراع دولي واقليمي عنيف ، فان هذه السياسة لم تستلح إنجاز احدى حلقاتها الرئيسية وهي تصفية قضية فلسطين ، لحجزها عن ايجاد المعاور الفلسطيني ، ولاصدامها بصلافة الموقف العربي .

ولهذا فهناك محاولات تقوم بها بعض الأوساط الدولية ، هنا ، وهناك وذات ارتباطات مباشرة بسياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها ، ترمي هذه المحاولات لايجاد مخرج لسياسة كامب ديفيد ليتابع مسيرته ، تحت عنوان آخر . اننا إذ ننبه الرأي العام العالمي الى خطورة هذه المحاولات لنؤكد انها ستزيد من تعقيد الوضع في المناقاة .



ان حقنا بتحرير اراضينا المحتلة وحق الشعب العربي الفلسطيني باستعادة حقوقه الثابتة التي أقرتها الأمم المتحدة وهي حق العودة وتقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة ، ان مجمل حقوقنا هذه ، من غير المقبول ان تكون محلا للمناورة أو اللعب أو التآمر .  
لقد حددت هذه الجمعية في قرارات عديدة أسس السلام العادل والدائم في المنطقة والتي يمكن اجمالها بما يلي :

- (١) — الانسحاب الشامل والغير مشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة .
  - (٢) — الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني . وقد حددت الجمعية العامة طبيعة وحدود هذه الحقوق .  
ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد لتحول مسيرة العمل من أجل اقامة سلام عادل على أسس واضحة ، لتقيم عشرات أمام العمل من أجل تحقيق السلام ، وهذه العقبات هي :
  - ١ — المعاهدة المصرية — الاسرائيلية ، وبالتالي الحلف المصري — الاسرائيلي —  
الامريكي والأهداف التي يسمى لتحقيقها في المنطقة .
  - ٢ — القواعد العسكرية الامريكية والهيمنة التي تسعى الولايات المتحدة لفرضها على المنطقة .
  - ٣ — القرارات والاجراءات الاسرائيلية المتعلقة بالقدس وبانشاء المستوطنات وتغيير طبيعة الأراضي المحتلة .
- ان مجمل هذه النتائج قد أدت الى اختلال التوازن في المنطقة مما عطل مسيرة السلام ووضعها أمام مأزق كبير .
- ان هذا الوضع يتطلب من جميع الشعوب المحبة للسلام ، ان تقف الى جانب العرب لازالة هذه العقبات ، لأن ازلتها هو الاسلوب الوحيد الذي يخلق الظروف الطبيعية لاقامة السلام في المنطقة .

اننا ان نضع امامكم الوضع بكل ابعاده ، والذي تبرز مخاطره يوما بعد يوم من خلال استمرار سياسة العدوان الاسرائيلي ، سواء في الأرض المحتلة أو سلسلة العدوان على لبنان الشقيق والفجرات الجوية والبحرية والبحرية التي تهدد أمن وسلام لبنان والمنطقة ، نرى أنه بات من الأمور

الملحة ، ان تتحمل الجمعية مسؤولياتها بفرض العقوبات على اسرائيل بعد ان نجحت الولايات المتحدة الامريكية في تعطيل مجلس الأمن من خلال اساءة استخدام حق النقض .  
وبالتالي ، فانه بات من الملح أن يتفحص المجتمع الدولي عضوية اسرائيل في المنظمة الدولية ، فهي لا تكتفي برفض قرارات المنظمة ، بل تتحداها وتصر على التحدي . وانا كانت مثل هذه الحالة لا تستدعي الاهتمام ، واتخاذ قرارات جديدة فأية حالة تستدعي مثل هذا الاهتمام .  
اننا نطالب ان تتخذ الجمعية العامة قرارات حاسمة بمعاينة اسرائيل وتعليق عضويتها في المنظمة الدولية ، وذلك ضمانا لاحترام ميثاق المنظمة وقراراتها ، وتأكيدا على أهمية العمل من أجل السلام .

السيد كمال حسن علي (مصر) : السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أتقدم اليكم بالتهنئة الخالصة ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأنتم من عرفتم بالجهد الاخلاق والخبرة والتمثيل المشرف لبلدكم العظيم .  
ان رئاستكم لهذه الدورة تعد مؤشرا ايجابيا ، على تزايد الدور العالمي لالمانيا الاتحادية بعد أن أصبحت تلعب دورا قياديا في أوروبا وفي اطار المجموعة الأوروبية بصفة خاصة ، ونحن على ثقة من أن هذا الدور سوف يسهم في تحقيق التقدم الدولي نحو مستقبل أكثر اشراقا وازدهارا .  
ولا يسعني في هذا المقام الا أن أحيي أيضا رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة السفير سليم أحمد سليم ، وأن امتدح حسن ادارته وحكمته فقد كان خير ممثل لدولته الشقيقة تنزانيا ، ولقارتنا الناهضة افريقيا .  
كما انتهز هذه الفرصة لأرحب باسم مصر بانضمام الشقيقة الافريقية زمبابوى الى الأمم المتحدة ، والذي يعد نجاح نضالها البطولي مثلا على انتصار حق تقرير المصير ، الذي سوف ترفع أعلامه خفاقة على كل بقعة من بقاع العالم ، مهما كانت ضراوة الاستعمار والاحتلال والعنصرية . ان استغلال زمبابوى هو أيضا مثلا حي على الاصرار والحكمة حين يجتزمان ، ليتم التوصل الى حل سلمي يحترم الحقوق المشروعة للشعب مع مقابلة الاعتبارات العملية المعقولة .  
وبالمثل فاني أقدم تهنئة مصر الى شعب وحكومة دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين بمناسبة انضمامها الى الاسرة الدولية .

إذا كان لنا ان نستعرض ، كما يتعين علينا ان نفعل ، الوضع الدولي الراهن وأحداث عام  
مضى منذ لقائنا في الدورة الرابعة والثلاثين ، فان الوفد المصري يعتقد ان أمامنا قضايا رئيسية  
عديدة تستلزم اهتماما خاصا وعملا دائما ، حتى يمكن الحفاظ على جوهر العلاقات الدولية في مواجهة  
التحديات الخطيرة التي تحيط بعالم اليوم .

وإذا سمحتم لي فسوف أبدأ بالحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء نتائج  
الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، وأبادر بالقول ، بأن إعادة النظر في النمط  
السائد لهذه العلاقات وضرورة تغييره حتى ترتكن الحياة الاقتصادية الى أسس من العدالة والمشاركة ،  
قد نال نصيبا وافرا من الاهتمام العالمي ، وذلك في الدورة الاستثنائية ، ومن قبل ذلك في القمة  
الاقتصادية الأفريقية التي عقدت في لاغوس في نيسان /ابريل الماضي ، الا أن الأمر لا يزال يتطلب  
منا جميعا تكثيف الجهود من أجل الانتهاء من اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يحقق العدالة  
والفاعلية .

وإذا كانت الدورة الاستثنائية قد عقدت بهدف تقييم التقدم الذي أحرز نحو اقامة علاقات  
اقتصادية دولية رشيدة ، فان الأمل كان معقودا على أن يتم التوصل الى اتفاق لبدء المفاوضات  
الشاملة ، كمحاولة جادة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجه العالم ، وخاصة الدول  
النامية التي تعاني من مشاكل جسيمة ، مثل زيادة حجم الديون وتأثر خطط التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية . ورغم أن الدورة لم تحقق أيا من أهدافها ، فلا شك أنها أوضحت اقتناع المجتمع  
الدولي بأهمية استمرار الحوار ، واستخدام الأسلوب الشامل المتكامل في معالجة المشاكل الاقتصادية .  
ومصر سواء في المجال الأفريقي أو الدولي حريصة على تأكيد ما استقر عليه الرأي في العالم  
الثالث كله ، من أن التنمية الاقتصادية هي حق والتزام ، كما يجب ان تكون احدى النتائج الرئيسية  
لعلاقات رشيدة وعادلة . ومصر بانتمائها الطبيعي الى مجموعة الـ ٧٧ ، تدرك أن اعتمادها على  
ذاتها ونتاجها هو سبيل الخلاص الرئيسي ، الا أن العنصر المقابل لهذا والمكمل له ، هو  
الاعتماد المتبادل والمتكافل بين الدول النامية جميعا ، وهناك في الواقع مجال ضخم ، يمكن فيه  
لهذه الدول أن تغطي حاجات بعضها البعض ، حيث يمكنها بالفعل الاسهام في تغيير صورة  
العلاقات الاقتصادية وتمهيد الطريق لقيام نظام اقتصادي رشيد . وفي ذلك يهمني أن أشير - على

سبيل المثال - الى ما قامت به مصر مؤخرا من انشاء صندوق للتعاون الفني ، وبخاصة في مجال الخبرات المصرية ، مع شقيقاتها الدول الافريقية ، وقد بدأ هذا الصندوق عمله فور انتهاء مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في سيراليون في تموز/يوليه الماضي . ومصر وان كانت تعطى للجهد الذاتية وللتعاون الأفقي بين الدول النامية ، أولوية في ممارستها للعلاقات الاقتصادية ، فان التزام الدول المتقدمة ازاء الدول النامية ، مسألة رئيسية لا يمكن التفاوضي عنها ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بضرورة شحذ الارادة السياسية للدول الغنية من أجل ايجاد حلول جذرية لازمة الاقتصادية .

اذا كنت قد بدأت كلمتي بالحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد فانما أردت بذلك أن اؤكد على الأهمية والأولوية التي تمثلها الحياة الاقتصادية في حياتنا الدولية المعاصرة ، ولكنني من ناحية اخرى على يقين من اننا جميعا نتفق على أن الارادة السياسية تلعب دورا رئيسيا في التحرك نحو تغيير العلاقة الاقتصادية القائمة ، والارادة السياسية تنبع من وترتبط بالنظام السياسي الدولي القائم ، وهو نظام اصبح يتطلب وقفة جادة ، فالتحديات التي تواجه ميثاق الامم المتحدة والنظام الدولي الذي تم اختياره والالتزام به عام ١٩٤٥ قد خلقت حالة خطيرة من الفوضى السياسية ، كما أسهمت في تزايد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وبين الدول القوية والدول الضعيفة ، وأدت الى استمرار بل وتزايد حدة السياسات والايديولوجيات العنصرية ، وممارسات القوة في العلاقات الدولية ، والاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب ، وانكار الحقوق الوطنية المشروعة للشعوب ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وهذا كله بالاضافة الى الدائرة المفرغة التي دخلت فيها جهود نزع السلاح .

ان استمرار هذه السياسات والاضاع التي ترتبت عليها ، قد أشر تأثيرا عكسيا على مسيرة الحياة الدولية حتى بات من الضروري أن نكثف الجهود من أجل وضع حد لهذه التحديات ، والبحث عن الوسائل الكفيلة بتأمين حاجات المجتمع الدولي ، وحماية مصالح الشعوب والأمم .

ويكفي أن اشير الى أنه بالرغم من قيام ميثاق الأمم المتحدة لخمس وثلاثين عاما ، وبلورة نصوصه وتقنين مبادئه ، فان ذلك لم يدفع عن شعب فلسطين غائلة الاحتلال وانكار الحقوق ، ولم يمنع غزو افغانستان ، ولم يحم شعوب جنوبي افريقيا من شرور الاحتلال والعنصرية والابارتيد ، بل أن تجنب الحرب الشاملة اليوم لا يعد وليد احترام ميثاق الأمم المتحدة ، ولا الالتزام بمبادئه وأهدافه ، بقدر ما هو وليد قيام ميزان الرعب النووي وحده ، فان اختل هذا الميزان أو طرأت على الوضع الدولي تطورات على مستوى معين من الخطورة ، فان العالم مهدد بالفعل بحرب نووية لا تبقي ولا تذر .

لقد عاد استخدام القوة في العلاقات الدولية ليحتل مكانه في صدر مقومات الحياة الدولية المعاصرة .

ان ما حدث في افغانستان لهو مؤشر خطير لما يمكن أن يحدث في العالم وللعالم الثالث

بصفة خاصة اذا استمر هذا التيار دون وقفة حاسمة في المجتمع الدولي . ولا فمن يدافع عن شعوب ودول العالم الثالث ازاء هجوم ساحق مماثل لما تعرضت له الشقيقة افغانستان ؟  
وان ما حدث في كامبوتشيا انما يمثل مؤشرا آخر ، وان اختلفت الابعاد ، على الصودة الى سياسة القوة في العلاقات الدولية ، ومهما كانت التجاوزات التي أخذت على هذا النظام أو ذاك فان هذا لا يمكن ان يكون مبررا للغزو العسكري والتدخل الخارجي لفرض النظم على الشعوب .  
وفي نفس الاطار اشير الى ما يحدث في جنوب لبنان حيث تقوم اسرائيل باعتداءات مستمرة ضد شعب هذا البلد الشقيق . الامر الذي يشكل تهديدا خطيرا لا من المنطقة ، كما انه عقبة اخرى في طريق السلام .

كما أن السياسات والاضاع التي تفرضها جنوب افريقيا في ناميبيا أو في داخل جنوب افريقيا ذاتها ، وعدوانها المتكرر على انغولا ، امثلة اخرى لما يشهده العالم من استخدام القوة والارهاب والتمييز لا خضاع الشعوب .

بل ان استخدام القوة قد استشرى ليصبح نمطا للعلاقات حتى بين الشعوب الشقيقة ، مثل ما يحدث حاليا بين العراق وايران ، وبين الجزائر والمغرب الامر الذي يجعلنا اكثر تمسكا بالمبادئ التي قامت على اساسها الامم المتحدة ، ويهملنا في هذا المجال أن نؤكد على اهمية تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن كوريا والى ضرورة الاستجابة الى الامني الوطنية المشروعة للشعب الكورى .

وانا كان استخدام القوة قد اصبح ظاهرة دولية مهددة للمسيرة العالمية فان ثمة اتجاها موازيا بل ومكملا له ، وهو محاولات التسلل واستعداد الدول على بعضها ، او استغلال الخلافات القائمة لدفع الامور نحو صدامات عسكرية او سباق للتسلح تكسب من ورائه صناعة السلاح وتجارتته ، وفي قارتنا افريقيا نجد محاولات هنا وهناك للتدخل الاجنبي ، ونحن وان كنا نشجب هذا التدخل الاجنبي مهما كان مصدره ، فليس الشجب او الاذانة هو الهدف مما نعرضه على حضراتكم ، وانما نحن نطرح قضية تتعلق بالموقف الدولي الراهن والاطار التي تهدده .

ان الوقت قد حان - في رأينا - لاجراء تقويم موضوعي للنظام السياسي المعاصر ، وبصفة خاصة لدور الجهاز الدولي القائم ، بعد ٣٥ عاما من هذه التجربة الدولية الفريدة . ومن ثم فان الحكومة المصرية تفتح عقد دورة خاصة في المستقبل القريب لمناقشة هذا الموضوع برمته .

ولا يغرب عن ذهننا ونحن نتقدم بهذا الاقتراح أن واحدا من اهم الاحداث الدولية المعاصرة ، وهو الوفاق الدولي قد وصل الى طريق مسدود لغيبة الاساس المتين الذي يجب أن يستند اليه وهو أن يكون وفاقا بين الجميع ولصالح الجميع ، ومحققا للآمال والحقوق المشروعة للشعوب وليس مجرد وفاق او استرخاء بين الدولتين العظميين ولصالحهما فقط .

وفي هذا الصدد فاني انتهز الفرصة لأدعو الى مبادرة دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى مناقشة الوضع الدولي الراهن ، وخاصة بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على انعقاد مؤتمر باندونغ الذي وضع اسسا ايدولوجية لتصفية الاستعمار وكان علامة رئيسية على طريق التطور الدولي . ولتكن تلك الذكرى حافزا جديدا لنا على قيام هذه المجموعة من الدول بمبادرة جديدة يجتمع فيها رأى العالم الثالث تمهيدا لعقد تلك الدورة الخاصة التي نقرحها والعمل على حماية شعوب العالم من التحديات الخطيرة التي تواجهها ومستقبلها . انها مسؤولية تلك الشعوب أن تتحد في مواجهة هذه التحديات والدفاع عن سيادتها وحريتها .

اننا ندعو الى التكافل السياسي ، كما دعونا الى التكافل الاقتصادي ، وننادى بضرورة تحقيق العدالة في العلاقات السياسية على اساس المساواة في السيادة ، وكما دعونا الى الا يكون الوفاق على حساب دول العالم الثالث وحقوقه ، فاننا ندعو بكل قوة للعمل على ألا يكون الصراع الاستراتيجي المتجدد على حساب العالم الثالث وآمال الشعوب .

ينقلني ذلك الى مناقشة مشكلة الاستقطاب ، الذي يعاني منه الوضع الدولي الراهن . اننا نشهد في الوقت الحالي تزايد حدة التنافس بين القوتين العظميين ، مما يهدد بالانزلاق نحو حرب باردة جديدة ، تركز سياسة الغزو والتوسع وتهديد مصالح الشعوب ، على مذبح الاستراتيجيات العالمية .

اننا في منطقة الشرق الاوسط ، نعاني من هذا الموقف المتوتر ، ومن آثار التنافس الاستراتيجي الخطير ، الذي أخذ يقترب من المنطقة بخطى عدوانية واضحة .

وفي منطقة الخليج العربي نجد التهديدات الخارجية قد اصبحت على مقربة من شعوبنا العربية في هذه المنطقة مهددة لسيادتها وحرية شعوبها ، وانني ان أقول ذلك فلا أعني

ما يقال وينشر عن تهديد منابع البترول ، ولكننا في مصر لدينا رؤية مختلفة تنطلق من اهتمامنا بالحفاظ على كيان وثروات وحقوق الأمة العربية . وفي هذه المناسبة ، فاني أعلن من فوق هذا المنبر ، أن مصر عازمة على القيام بدورها ، والتحمل بمسؤولياتها في الحفاظ على سيادة الشعوب العربية في الخليج ، ووفقا لارادتها ازاء أى محاولة للمساس بها أو تهديدها .



وفي هذا الصدد ، فان الحرب الدائرة بين العراق وايران والتي نتابعها باهتمام وأسى بالغين ، تضيف بعدا جديدا الى الموقف المتوتر المضطرب في منطقة الشرق الأوسط ، بالاضافة الى ما ينتج عنها من اراقة للدماء وخراب يتعرض له شعبان شقيقان يربطنا بهما روابط من العروبة أو الاسلام والتاريخ المشترك .

وبالنظر الى خطورة الوضع ، والاحتمالات المؤكدة لوجود مصالح خارجية وتطلعات استراتيجية وراء ما يحدث تتعارض ومصالح شعوب المنطقة ، فاننا ننادى بضبط النفس ، وأن نعمل جميعا على توفير المناخ الصالح والواعي لحل المشاكل التي تسببت في حدوث النزاع ، وفي اطار من الحكمة والوعي بقيمة الدماء العربية والاسلامية الزكية . والحفاظ على الاستقرار في المنطقة . كما ان مصر باعتبارها دولة مطلية على البحر الأبيض المتوسط ، تتابع باهتمام آثار التطورات الدولية الخطيرة المشار اليها على أمن دول البحر الأبيض ارتباطا بالجهود والمبادرات المبذولة في اطار الأمن الأوروبي ، ومن هنا فمصر تنادي بدور أكبر لدول البحر الأبيض غير الأوروبية ، في اطار مؤتمر مدريد القادم ، لتناقش موضوعات الأمن الخاص بها ، وتدلى بأرائها ومواقفها ، تحقيقا لمصالحها ، وتجنبنا لعقد أى اتفاق دولي ، دون اشتراكها والحفاظ على مقتضيات أمنها .

ان الحديث عن الاستقطاب ، والوفاق والطريق المسدود الذي وصل اليه ، يقودنا الى الحديث عن دور مجموعة عدم الانحياز في تخفيف التوتر ، وحماية مصالح شعوب العالم الثالث ، ومصر باعتبارها من الدول الرائدة الأولى في طرح وتنمية مفاهيم وبادئ عدم الانحياز ، وانشاء حركة الدول غير المنحازة ، تجد لزاما عليها ان تشارك بايجابية ومسؤولية في استمرارها ودعمها ، وبخاصة في ضوء المتغيرات الدولية السريعة وتزايد التوتر الدولي ، والتحديات التي تواجه حركة عدم الانحياز ذاتها .

لقد قامت حركة عدم الانحياز لتنادى بحرية الشعوب واستقلالها في مواجهة تيارات الحرب الباردة وتقلبات العلاقة بين القوى العظمى ، وهي اليوم مطالبة بدعم مسيرتها نحو هدفها ، ويلعب دور رئيسي في الدفاع عن الشعوب في مواجهة التطورات الدائرة .

الا ان حركة عدم الانحياز ذاتها ، تتعرض اليوم لهجمة شرسة تستهدف تحويلها عن الطريق السليم المرسوم لها ، وادخال مفاهيم جديدة معوجة ، تجعل من عدم الانحياز سلاحا تستخدمه قوة

عظمى ضد الأخرى ، وبصرف النظر عن مصالح الحركة ذاتها ، بل بصرف النظر عن امكانية تصدع الحركة من أساسها . فاننا نلاحظ أن حركة عدم الانحياز في مرحلتها الحالية تتعرض لمحاولات يقوم بها البعض من داخلها لحساب قوى خارجية ، وهي محاولات تخريبية تهدم أساس الحركة ، وتدمر الصرح الذي أقامته في سنوات النضال الطويلة ، من أجل توسيع رقعة الحرية في العالم ، والحفاظ على أمن وسيادة دول وشعوب العالم الثالث .

لقد أقمنا حركة عدم الانحياز بما اتفقنا عليه في بلغراد ، والقاهرة ، ولوساكا ، والجزائر ، وكولومبو . أقمناها حركة تنادى بالتعايش السلمي وباقامة العدالة والسلام وبدعم التعاون بين الشعوب ووقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام حقوق الانسان . أقمناها حركة تستهدف حماية الشعوب من ممارسات القوة ، ومن محاولات الاستقطاب ، فكيف والوضع كذلك ، يمكن ان نقبل التحويرات التي تحاول بعض القوى داخل الحركة املاءها ، حتى تصبح الحركة سلاحا في يد قوة عظمى معينة ، وبالتالي تدخل الحركة معترك الصراع التي ما قامت الا لتتجنبه ؟

اننا لم نقم حركة عدم الانحياز ، لتكون أداة في يد أحد ، ولا لينتهي بها الحال لتكون جزءا من نظام الأحلاف السياسية الفاسد ، أو ملحقة بمعسكر دولي معين ، لقد أقمناها قوة اخلاقية متينة ، وقوة روحية مقتدرة مهياة للعب دور ايجابي مؤثر في الحياة السياسية . وباسم مصر أعلن من فوق منبركم هذا : سوف نقاوم هذا التيار المخرب بكل شدة ، فلن تكون حركة عدم الانحياز أداة في يد كتلة . . . أى كتلة ، وانما ستبقى قوية حرة كما ان من يريد ان يتصدى لقيادة حركة عدم الانحياز ، أو حتى مجرد رئاستها يجب ان يكون على قدرة سياسية ، وقوة أخلاقية تمنعه من أن يكون أداة في يد أى من القوى العظمى ، وأن يكون محتفظا — لا يزال — باستقلاله الفكرى وحرية السياسية والاقتصادية .

ان حركة عدم الانحياز مطالبة ليوم أكثر من أى وقت مضى ، بدعم مسيرتها نحو هدفها ورفض كافة محاولات الاستقطاب ، وضبط القوى السلبية التي تعمل على استغلالها في خلافات اقليمية ، وتسوية حسابات ثانوية ، وخدمة تطلعات واهية للزعامة . ان على الحركة ان تقاوم المحاولات الجارية لتفجيرها من الداخل ، وأن تحمي وجودها الذى يعد — تاريخيا — من أهم أحداث القرن العشرين ، التي أسهمت اسهاما فعالا في التطورات الدولية خلال عقدين من الزمان .

انتقل الآن الى معالجة قضية تتعلق بواحد من أهم عناصر النشاط الدولي المعاصر ،  
وأقصد بذلك نزع السلاح .

اننا جميعا لا شك متفقون على ان استمرار سباق التسلح على ما هو عليه ، نوويا وتقليديا ،  
انما يخلق حاضرا ومستقبلا محفوفًا بالآخطار الجديدة ، والمعادلة هنا معروفة فان استمرار سباق  
التسلح وبالذات في المجال النووي مع وجود بؤر للصدام ، واستعمار السباق الاستراتيجي يزيد من  
احتمالات انفلات الموقف .

ان نزع السلاح النووي يمثل في نظرنا أولوية لا تسبقها أولوية ، بالنظر الى الأخطار الضخمة  
التي تواجه البشرية من جراءها . ان وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية ، واستمرار انتاج المواد  
الحرارية للأغراض العسكرية ، بالإضافة الى ضرورة منع ظهور وانتشار أجيال جديدة من أسلحة الدمار  
الشامل ، وتدمير المخزون منها ، لأمر يجب الاصرار على تنفيذه خلال العقد الثاني لنزع السلاح .  
وفي هذا الصدد ، فاننا ننادى بالتزام جماعي بأهداف ومقاصد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ،  
تقوم في اطاره الدول النووية بتنفيذ تعهداتها بموجب نصوص المعاهدة الخاصة بالشروع في اجراءات  
نزع السلاح النووي بحسن نية ودون ابطاء ، والتعاون مع الدول غير النووية في مجال التكنولوجيا  
النووية للأغراض السلمية خاصة وأن الدول غير النووية قد أوفت بالتزاماتها وفقا لمعاهدة منع الانتشار  
ولقد كان موقف الدول النووية في مؤتمر المراجعة الثاني لاتفاقية منع الانتشار ، الذي وضع فيه رفض  
هذه الدول ، القيام بخطوات ايجابية في اتجاه نزع السلاح النووي ، مدعاة للموقف الصامد الذي  
وقفته مجموعة عدم الانحياز ، في مواجهة هذا الوضع ، ومطالبة الدول النووية بالعمل على تقديس  
الضمانات الأكيدة لأمن الدول غير النووية ، ورفض القيود التي تضعها بعض الدول المصدرة للطاقة  
النووية ، والتي أدت الى عرقلة حركة النقل الدولي للتكنولوجيا النووية ، وتداولها لصالح قضية التنمية  
في دول العالم الثالث .

ومن نفس المنطلق ، فاننا ننادى بأهمية المضي قدما في انشاء مناطق خالية من أو منزوعة  
السلاح النووي ، فبعد أمريكا اللاتينية التي عقدت معاهدة دولية هامة في هذا الصدد وافريقيا  
التي أعلنتها رؤساؤها وحكامؤها منطقة غير نووية ، ودعمتهم الأمم المتحدة بالاجماع في ذلك ، فان  
مصر تدعو بكل قوة الى سرعة اتخاذ الخطوات العملية ، نحو اقامة منطقة خالية من السلاح النووي في  
الشرق الأوسط .

ان ترك الأمر دون رقابة فعالة أو التزام قانوني قاطع من قبل دول المنطقة باحترام قواعد منع الانتشار النووي ، في ظل رقابة واشراف دوليين ، وفرض نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، سوف يهدد المنطقة بخطر قيام سباق نووي قد لا يمكن كبحه في الوقت المناسب ، كما سوف يؤثر تأثيرا عكسيا على فرص اقامة سلام دائم شامل وعادل في الشرق الأوسط ، والتوصل الى الاستقرار في المنطقة .

ان المعرفة النووية لم تعد حكرا على البعض دون الآخر ، ومصر التي اخرجت عددا وافرا من العلماء ذوى الوزن في حقل المعرفة والعلوم النووية ، هي التي تطلب اليوم وبكل جدية انقذان منطقة الشرق الاوسط من جنون الذرة ، وسوف تقدم مصر في ذلك مشروع قرار الى اللجنة الأولى نأمل ان ينال موافقتكم الاجماعية ، كما عهدناه منكم على مدى ست دورات سابقة على دورتنا الحالية .  
واتصلا بذلك تود مصر أن تعلن بكل وضوح تأييدها لاعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، على أن يكون ذلك في اطار دراسة الموقف في وسط وغرب آسيا متكاملا ، وحتى لا نقع ، ونحن نقيم منطقة سلام ، في خضم التنافس الاستراتيجي ، الذي نشهده جميعا في تلك المنطقة ، في مائتها وعلى شواطئها على السواء .

ونحن واعون تماما لوجود منعطفات عديدة تتصل بهذا الموضوع ، ولكن المهم لدينا هو مصلحة دول وشعوب المنطقة ، والحفاظ على حقوقها واستقلالها وعدم انحيازها والبعد عن حلبة التخاص والتنافس والتسابق من أجل الهيمنة والسيطرة . ونرجو أن يتوصل المؤتمر المزمع عقده في كولومبو خلال عام ١٩٨١ الى الاتفاق على الترتيبات الكفيلة لتحقيق ذلك .

ان هناك مشاكل كبرى تعترض طريق التقدم العالمي نحو السلام ، وقد تحدثت عن عدد من أمهات المشاكل ، الا ان المشكلة الفلسطينية والوضع في جنوبي افريقيا لا يزالان يشكلان بؤرتين لاخطار جمة تتجاوز حدود المناطق التي تتواجد فيها لتؤثر على الامن الدولي برمته .

فالوضع في جنوبي افريقيا ، ما يزال على تفجره وسوف يستمر كذلك طالما يمعن النظام العنصري في جنوب افريقيا ، في شراسته في اطار نظام الابارتيد المقضي عليه حتما بالفشل . ان السياسة العنصرية للنظام الحاكم في جنوب افريقيا يجب أن تنتهي بالكامل حتى يمكن لنظام انساني تحكمه الاغلبية أن يقوم . وفي الوقت نفسه ، فان الوضع في ناميبيا لا يصح أن يسمح له بأن يستمر على ما هو عليه ، فالحقبات التي تضمنها جنوب افريقيا في طريق تنفيذ خطة الامم المتحدة تقوم دليلا على أنه بات ضروريا اتخاذ الاجراءات الحازمة والفعالة والمنصوص عليها بميثاق الامم المتحدة ، لا جبارها على تنفيذ قرارات المنظمة الدولية والاستجابة لرغبة المجتمع الدولي . وموقف مصر الافريقية في هذا الصدد مبدئي ثابت ، وهو التأييد الكامل لشعب ناميبيا في كفاحه ، من أجل تقرير المصير والاستقلال ووحدة الاراضي ، ومن هنا فتستنكر مصر بشدة الطلب الذي تقدمت به حكومة جنوب افريقيا في أيار /

مايو الماضي الى السكرتير العام بأن تتخلى الامم المتحدة عن اعترافها بسوابو ، وترى مصر في هذا الطلب محاولة يائسة للتعامي عن الحقائق بهدف ايقاف حركة التاريخ وهي محاولات مصيرها معروف . ان القضية الفلسطينية التي ناقشتوها منذ اسابيع قليلة في دورة خاصة طارئة تؤكد فيها بما لا يدع مجالاً للشك الاجماع الدولي على مناصرة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، تعتبر من أهم القضايا السياسية التي يتعين علينا ايجاد الحل العادل لها .

فهذه القضية لقيت ما لم يلقها غيرها من التنكر ، لعقدين ونصف من الزمان ، ولم يتم التحرك فيها بحسم وفاعلية على الطريق نحو حل عادل الا بعد حرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ ونتيجة لها .

ومع ذلك ، ورغم أن المجتمع الدولي أقر الحق الفلسطيني في تقرير المصير ، وأكد هذا الحق مكرراً ، فقد ظلت العقبات تترى على طريق استعادة هذه الحقوق ، كما استمرت مناورات اغراقها في بحر الكلام ودوامة المزاييدات . ومن ثم فبالرغم من الميثاق وما نص عليه ، ومن القرارات المتعددة وما دعت اليه ، بقي الشعب الفلسطيني لسنوات طويلة مسلوب الحق ، يعاني مرارة التشرد والاحتلال الاجنبي ، دون أمل حقيقي في أن يستعيد هويته وكامل حقه الثابت والاصيل ، في أن يقرر مصيره بنفسه وعلى أرضه دون تدخل خارجي .

ومصر التي تعتبر القضية الفلسطينية قضية مصرية ، وقضية عربية ، وقضية افريقية ، بل تعتبرها قضية العالم الثالث كله ، لا يمكن الا ان تتصدى لحلها بادئة بهز الوضع الذي أريد جعله امراً واقماً ، وبتهريك الامر نحو فترة انتقالية تعتبر مرحلة اعداد شامل للتفاوض ، نحو الحل النهائي بمشاركة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع باقي الاطراف المعنية .

ومن هنا كانت المبادرات السياسية المتتالية خلال السنوات الثلاثة عشر الماضية انطلاقة من قبول القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، الى التعاون مع جوناريانج ممثل السكرتير العام في جهوده لتنفيذ هذا القرار ، الى القبول بمحادثات الاربعة ، الى الترحيب بمهمة الحكماء الافارقة ، الى حرب الاستنزاف ، الى قبول مبادرة روجرز ، الى حرب اكتوبر المجيدة ، الى مبادرة الرئيس السادات في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، الى توقيع اتفاقيات كامب دافيد .

وفي كل ذلك لم تتخل مصر او تخرج عن المنطلقات الثابتة التي تشكل ركائز حل القضية

الفلسطينية ، كما ارساها المجتمع الدولي ممثلا في الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجموعة عدم الانحياز ، وجماعها حق تقرير المصير وحق العودة ، وهي الركائز التي اسهمت مصر اسهاما رئيسيا في طرحها وفي جمع كلمة العالم كله حولها .

ان هذه الركائز الاساسية التي لا يمكن التفريط فيها ، بل ولا يملك احد ان يفرط فيها ، انما تمثل صمام الامان لاي تسوية سلمية ، بل هي تمثل جوهر التسوية السلمية ذاتها .

لا شك أن الكلمة متفقة في أن القضية الفلسطينية ، قضية متعددة الابعاد متشابكة ، وأن الجهود في الواقع يجب ان تتركز على علاج الواقع المفروض القائم على الاحتلال الاجنبي في الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس العربية وقطاع غزة ، وانكار الحقوق الاصلية الثابتة للشعب الفلسطيني . ومن هنا كان توقيع مصر على وثيقة كامب دافيد ، التي تعتبر خطوة على الطريق الذي يؤدي الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، ونظاما انتقاليا يمهّد لمرحلة تقرير المصير ، ويفتح الباب لتعامل فلسطيني اسرائيلي ، من منطلق ان على اسرائيل أن تحترم الشرعية الدولية حتى يمكن لكل من الشعبين ، أن يعي اهمية التعايش السلمي وضرورة التعاون الايجابي المستقبلي فيما بينهما . اننا حين بدأنا مفاوضاتنا لاقامة الترتيبات الانتقالية ، كان يحدونا الأمل حقا ، بالرغم من حملات التشهير والتعريض أن نتمكن من رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وأن ندفع به - خلال مرحلة انتقالية - الى مركز الحكم في أرضه ، والى الجلوس على قدم المساواة مع الحكومة الاسرائيلية لمناقشة حاضر الامور والاعداد لمستقبلها ، الا أن التعميق والتردد اللذين طبعا تصرفات الجانب الاسرائيلي احيانا عديدة ، الى جانب الاجراءات غير المشروعة ، التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في القدس ، وبالنسبة لسياسة المستوطنات ، أدت جميعا الى الوصول اكثر من مرة بالمفاوضات الى طريق مسدود . واذا كانت مصر أول من أدان هذه الاجراءات الاسرائيلية ، فان مصر لا تزال ترى بكل صراحة ، أن هناك فرصة متاحة لتحقيق تقدم ملموس نحو التسوية السلمية .

ولما كان التوجه الاسرائيلي خلال المفاوضات ، بالاضافة الى السياسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، يمثلان عقبة رئيسية امام التحرك الفعال نحو الهدف المرحلي الذي نص عليه

كامب دافيد ، وهو اقامة حكم ذاتي كامل لفترة لا تزيد عن خمس سنوات في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ، فقد اقترح الرئيس السادات عقد مؤتمر قمة بينه وبين الرئيس الامريكى ورئيس الوزراء الاسرائيلي - بعد الانتخابات الامريكية - لمناقشة هذه العقبات ، ومحاولة ازالتها لتمهيد الطريق نحو اقامة المرحلة الانتقالية المشار اليها ، والتي تنسحب بمقتضاها الحكومة العسكرية الاسرائيلية بالاضافة الى بدء عملية انسحاب قوات الاحتلال من الضفة والقطاع .



ومصر حين تصرّ على علاج القضية الفلسطينية في إطار العمل والتحرك الجدي ، بعيداً عن المبادرات والمزايدات ، مهما كانت العقبات التي تواجهها ، فهي تفعل ذلك من منطلق أن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط ، يتوقف على حل القضية الفلسطينية ومن هنا فان مصر لا تدعي ولا تقترح أن تنفرد بالحل ، بل نحن نرحب بكافة المبادرات التي تتم نحو هذا الهدف بدءاً بالتحرك الأوروبي الذي ندعمه ونؤيده ، وقد تم التعبير عن كل ذلك للسيد جاستون ثورن رئيس لجنة تقصي الحقائق للمجموعة الأوروبية ، حين زار القاهرة مؤخراً ، وكذلك الحال بالنسبة لأفكار وجهود الرئيس شاونيسكو بشأن عقد مؤتمر دولي وهي الفكرة التي نادى بها أيضاً الدكتور فالد هايم السكرتير العام للأمم المتحدة ، والذي أودع بهذه المناسبة أن أحبي جهوده ومبادراته في هذا المجال وغيره . هذا وقد قام نائب رئيس جمهورية مصر السيد حسني مبارك ، بجولة أوروبية مؤخراً لمناقشة كل هذه الأمور ، شارحاً موقف مصر محبراً عن تأييدنا الكامل لأية مبادرات تسهم في التحرك نحو الحل العادل الشامل للقضية الفلسطينية .

وفي الوقت نفسه كان هناك ، ولا يزال ، العديد من الاتصالات الإفريقية لمناقشة الوضع الحالي بالنسبة للقضية الفلسطينية ، باعتبارها قضية إفريقية تقوم على وحدة النضال نحو التحرير والاستقلال ، واستئنافاً لجهود حكماء إفريقيا في أوائل السبعينات .

إلا أنه يجدر القول بكل وضوح ، ان كافة هذه المبادرات والأفكار والمشروعات انصافاً يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار الأمرين الأساسيين التاليين :

أولاً - أن تكون مكملة ومعززة للجهود التي بذلت ولا تزال تبذل على صعيد الحل السلمي للمشكلة .

ثانياً - أن تستند إلى المبادئ التالية :

١ - الحق الثابت والأصيل للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة في فلسطين ، بموجب مسلم به ومساو لحق كافة الشعوب في الاستقلال .

٢ - ان حل القضية الفلسطينية ، يجب أن يأخذ في الاعتبار تنفيذ كافة مبادئ ونصوص قرارات مجلس الأمن المعنية وبالذات القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) الذي

- يفض علي عدم جوار الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، واحترام سيادة وسلامة أراضي ووجود جميع دول المنطقة .
- ٣ - حق وواجب الشعب الفلسطيني في أن يمثل في مراحل التفاوض من أجل التوصل للحل العادل لقضيته .
- ٤ - رفض كافة الاجراءات الاسرائيلية المخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المعنية والاتفاقيات المعقودة وبصفة خاصة بناء المستوطنات .
- ٥ - ان الأمن في المنطقة هو أمن جميع الأطراف وليس أمن اسرائيل فقط ، ولا يمكن أن يتحقق الأمن الحقيقي لطرف على حساب أمن أو حقوق أطراف أخرى .
- ٦ - ضرورة قيام اسرائيل على الفور بحدد من الخطوات التي تسهم في بناء الثقة وتمهيد الطريق نحو تفاهم وتعایش فلسطيني اسرائيلي ، في إطار الشرعية الدولية ، يضع لبنات العلاقات الودية بين الشعبين في المستقبل .
- إذا كانت القضية الفلسطينية هي لب النزاع في الشرق الأوسط ، فان القدس كما قال الرئيس السادات ، هي جوهرها ، وقد أضحى واضحاً ، ان أي مساس بالوضع القانوني للقدس هو أمر مرفوض ، كما أن أي محاولة انفرادية لتغيير هذا الوضع انما تواجه اجماعاً عالمياً يشجبها ويرفضها ، ومن هنا كان قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ ( ١٩٨٠ ) ، الخاص بعدم الاعتراف بالاجراءات الاسرائيلية الأخيرة في صدد القدس وبتلانيها قراراً صائباً تماماً ، ويمثل الاجماع العالمي في ذلك خير تمثيل . ونحن في مصر بقدر ما نقف بقوة ضد أي محاولة لتكريس الاستيلاء على القدس ، نحبي مواقف الدول التي قررت نقل سفاراتها من القدس رداً على السياسة الاسرائيلية وامثالاً لقرار مجلس الأمن المشار اليه ، كما نطالب كافة الدول بأن تتصرف على أساس عدم اتخاذ أي اجراءات من شأنها دعم الممارسات الاسرائيلية في القدس أو تعزيز ادعاءاتها فيها .
- ان مصر قد التزمت لنفسها طريق السلام ايماناً منها بالمبادئ والأهداف السامية التي قامت الأمم المتحدة على أساسها ، وانطلاقاً من مبادئ عدم الانحياز التي أسهمت في ارسائها ، وناضلت من أجل نصرتها حتى أصبحت عقائد راسخة لدى غالبية الشعوب .

ومصر في ممارستها سياستها الخارجية صادقة مع نفسها ، مخلصه للمبادئ التي تؤمن بها ، مستمرة في أداء دورها الحضاري ، الذي ما فتئت تقوم به منذ فجر التاريخ .  
ولسوف تواصل العمل - جنباً الى جنب مع الدول المحبة للسلام - من أجل ازالة شبح الحرب وتنمية العلاقات الودية والتعاون المثمر بين الشعوب واقامة مجتمع دولي تسوده العدالة والسلام .

السيد ناسي ( ألبانيا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، اسمح لني

أولاً ، وقبل كل شيء ، باسم وفد جمهورية ألبانيا الشعبية الاشتراكية أن أوجه اليكم تحياتي وتهاني على انتخابكم لهذا المنصب السامي ، وهو رئيس الجمعية العامة .

وفي نفس الوقت ، أود أن أحيي باسم حكومة ألبانيا ، انضمام جمهورية زيمبابوي عضواً في منظمة الأمم المتحدة ، وأن أعرب عن أطيب التمنيات بالتقدم والسعادة لهذا الشعب الصديق الذي حقق الحرية والاستقلال عن طريق التضحيات وبذل الدماء . كما نحني انضمام دولة سانت فنسنت وجزر فرينادين الى عضوية منازمتنا .

ان مجرى الأحداث خلال الفترة التي انقضت منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة أثبتت أن العدوان والتوسع العسكري ، والاقتصادى ، والأيدىولوجي للقوات الامبريالية ، والتكثيف المتزايد والقمع ، والاستغلال الاستعماري الجديد الغير انساني لمختلف الشعوب والدول كانت وما تزال جزءاً لا يتجزأ من السياسة العدوانية والاستراتيجية الامبريالية في مقاومتها للشعوب والثورات . ان هذا النشاط التوسعي الخطير ونشاط الهيمنة الذي تقوم به القوات الامبريالية الضمى ووحداتها العسكرية قد خلق في العالم وضعاً خطيراً يحرض أكثر من أى وقت مضى حرية واستقلال الشعوب ، والسلام والأمن الدوليين للخطر .

ان الرأسمالية التحريفية العالمية تشهد أزمة اقتصادية ، وسياسية ، وعسكرية وأيدىولوجية ومعنوية كبيرة ، كما انها تشهد تناقضات داخلية حادة ، وبما انها لم تعد قادرة على السيطرة من خلال الأشكال القديمة للاستغلال والقهر فان البورجوازية الدولية بدأت تعتمد على القوى الرجعية في مختلف البلدان وتتجه نحو الفاشية . ان الأزمة الاقتصادية والمالية أصبحت أكثر حدة واتخذت حجماً لم تصل اليه من قبل وقد تصاعدت الأسعار بشكل خطير نتيجة للتضخم ، وتزداد البطالة باستمرار . كما أن أزمة الطاقة الخديرة ، والظواهر الأخرى المماثلة توضح المدى الخدير الذي وصلت اليه تلك الأزمة ، وهذه الظواهر تندمج في بعضها وتضر الى حد كبير بالجماعير الكادحة .

ان البورجوازية الرأسمالية الرجعية تحاول أن تلقي بهذا العبء الاقتصادي على الطبقة العاملة في شعوب البلدان الأخرى خاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حيث قامت بعمليات نهب واستغلال استعماري جديد .

وكما تبين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي خصصت للمشاكل الاقتصادية ، فان الشعوب والبلدان النامية في مختلف أنحاء العالم تشعر بنتائج هذا العدوان الاقتصادي . ان الدولتين العظيمين والدول الامبريالية الأخرى ، من وراء ما يسمى بالقروض والمساعدات الفنية ومن وراء نظام الاستغلال الاستعماري الجديد القائم حاليا ، تحاول أن تزيد من نهب واستغلال هذه الشعوب والبلدان ، وأن تعرقل جهودها الرامية الى فرض سيادتها على مواردها وثروتها الطبيعية والقضاء على الكفاح الذي تخوضه هذه الشعوب والبلدان لدعم استقلالها السياسي والاقتصادي من أجل تنمية حرة مستقلة .

ان الشعب الألباني وحكومته ، كما كان الأمر في الماضي ، يعربان عن تضامنهما الكامل مع الكفاح والجهود التي تقوم بها الدول النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لاجراء تغييرات جذرية في النسب غير المتناسقة في العلاقات الاقتصادية التجارية في العالم ، ولوضع حد لعمليات النهب والاستغلال التي تقوم بها القوى الامبريالية ، وللاسرار في عملية التنمية والتقدم .

ان التنافس الحاد بين الدولتين الامبرياليتين العظيمين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي — ودون استثناء للصين الاشتراكية الامبريالية والدول الامبريالية الأخرى — مساوماتهما ومانوراتهما لا حتمكار الأسواق والحفاظ على مناطق نفوذهما وتوسيعها ، وابعاد بعضهما البعض عن المناطق التي تهتز فيها سيطرتهم ، كل ذلك قد سجل زيادة وتكثيف الأخطار المترتبة على هذه الأبعاد الجديدة . وهكذا نجد أن هناك تهديدا من جانب الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل في ايران ، كما نلاحظ الأنشطة وسياسة العدوان المكثفة التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي الاشتراكي الامبريالي ومحاولته التسلل نحو مناطق البترول والمنافذ البحرية . ان العدوان الفاشي للاشتراكيين الامبرياليين في الاتحاد السوفياتي وغزوهم لأفغانستان واحتلالهم لهذا البلد ، يمثل احدي الخطوات في هذا النشاط العدواني .

وفي الوقت ذاته ، فاننا نشهد تصاعدا جديدا في النشاطات السياسية والدبلوماسية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية وللدول الامبريالية الأخرى في الشرق الأوسط والمناطق

المحيطة به ، حيث يقوم وضع متوتر ، وشعور متزايد بخطر الحرب . ان هذا يبدو واضحا من الزيادة المضطربة للأجهزة العسكرية والأساطيل وأسلحة الدولتين العظميين والقوات المسماة بقوات التدخل السريع قرب الخليج الفارسي والمحيط الهندي وزيادة عمليات الابتزاز والتهديد والضغط والحصار حول ايران . وفي الوقت نفسه فان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، قد عززا جهودهما الدبلوماسية وضغوطهما من أجل الحصول على قواعد جوية وبحرية في مختلف البلدان في تلك المنطقة وعززا وجودهما ونفوذهما في هذه البلدان . وفي وسط هذا التنافس الحاد بين الدولتين الامبرياليتين للحصول على مناطق نفوذ ، فان الولايات المتحدة الامريكية قد أوجدت لصالحها الحلف المدواني الجديد مع الصين الاشتراكية الامبريالية ومع القوى الرجعية الأخرى في القارة الآسيوية . ومن ثم فقد أدى ذلك الى وضع خطير ومتفجر في هذه القارة ، وخاصة في منطقة الهند الصينية .

وفي أوروبا أيضا ، فاننا نشهد تجمعا متزايدا لعناصر الاضطراب والتهديد وخطر الحرب . ان الدولتين الامبرياليتين العظميين ، قد عززتا الى حد كبير من سباق التسليح وقامت بزيادة القوة الضاربة لحلفيهما المدوانيين ، منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، وحلف وارسو ، وللدول الأعضاء فيهما ، بدرجة تزيد على ثلاثة أو أربعة أضعاف القوات العسكرية التي كانت توجد في هذه البلدان أثناء الحرب العالمية الثانية . ان الخطط الجديدة لزيادة الميزانيات العسكرية وانتشار أسلحة الولايات المتحدة النووية البالغة التعقيد في الدول الأعضاء في حلف الناتو وتطوير الأسلحة النووية السوفياتية الجديدة وكذلك الأساطيل البحرية والقواعد العسكرية وترسانات الأسلحة ووحدات الدبابات والصواريخ وكذلك " قوات التدخل السريع " قرب المناطق التي يحتمل حدوث مواجهة فيها ، والتي هي مطمح الدولتين العظميين ، كل ذلك يعتبر من بين العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا في تدوير الوضع في أوروبا وتعرض حرية واستقلال الشعوب الأوروبية للخطر .

ومن بين المظاهر الأساسية للوضع القائم حاليا في القارة الأوروبية ، تزايد حدة التناقضات والاختلافات فيما بين الدولتين العظميين وشركائهما داخل حلفيهما بشأن عدد كبير من المسائل الاقتصادية والسياسية الهامة . وهكذا فان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، يحاولان القضاء على العديد من هذه الاختلافات والحد من مختلف الاتجاهات الظاهرة في كل من الحلفين ،

لزيادة رقابة كل منهما على حلفائه واجبارهم على دعم مساعيه في مختلف مناطق العالم . ان الولايات المتحدة الامريكية تطلب من بلدان أوروبا الغربية أن تتضامن معها وأن تتبعها في مراميها العدوانية وفي أنشطتها وضغوطها وفي الحصار الذي تفرضه ضد ايران ، وفي الشرق الأوسط ، وفي العقوبات التي تفرضها على الاتحاد السوفياتي نتيجة لاحتلاله أفغانستان . كما أن الاتحاد السوفياتي يطمح ارادته على حلفائه وذلك من أجل دعم عدوانه على أفغانستان وسياسة " الانفراج " التي يتبعها مع الغرب .

وفي الوقت نفسه ، فان الدولتين العظميين تبدلان سلسلة من المحاولات وتلجأ كل منهما من ناحيتها الى بث الشقاق بين حلفاء الطرف الآخر . فبينما يحاول الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات أن يستغلوا لصالحهم الخلافات التي برزت بين الولايات المتحدة الامريكية وبين بعض دول أوروبا الغربية ، نجد أن الامبريالية الامريكية وحلفاءها الأوروبيين يبذلون كل ماوسعهم من جهد لضعاف الروابط القائمة بين بلدان أوروبا الشرقية وبين الاتحاد السوفياتي في محاولات لزيادة نفوذه عليها . ان مثالا واضحا على هذا الأمر يبدو في الدور النشط الذي لعبه الغرب في تطور الأحداث الأخيرة في بولندا ، والتي كانت نتيجة للاتجاه المضاد للخط الثوري الذي أقره المؤتمر العشرون للحزب الرجعي السوفياتي وللسياسة التي يتبعها الاتحاد السوفياتي ازاء حلفائه لا بقائهم تحت سلطانه وللسياسة المعذنة للعالم الرجعي .

وفي مناطق أخرى من أوروبا ، فان الولايات المتحدة الامريكية تمارس الضغط على بعض الدول الحليفة لكي تقبل شروطها الخاصة بابرام اتفاقيات لاقامة قواعد عسكرية ومحطات الاستماع والتجسس في أراضي تلك البلدان . وفي نفس الوقت ، فان السوفيات يقومون بدعم قواتهم وأسلحتهم وانشاء المطارات والموانئ في أراضي الدول الأعضاء في حلف وارسو .

ان مثل هذه الأنشطة الخيرية من جانب الدولتين العظميين الامبرياليين يمكن أن يلاحظ اليوم أيضا في البلقان ، حيث ان الغرض من وجودهما ارضاب شعوب البلقان ، وممارسة الابدتزاز والتهديد بالعدوان ، ومن هنا فان هاتين الدولتين تحاولان أن تبثا الشقاق بين دول البلقان . وفي أوقات معينة فان الدولتين العظميين تحاولان أن تزيدا من العمل على الايهام بايجاد خطر للحرب ، وتهددان بالتدخل .

وفي علاقاتها مع الدول المجاورة ، فان جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية وهي دولة مستقلة محبة للسلم ، قد انتهجت باستمرار في علاقاتها مع الدول المجاورة سياسة تتسم بحسن الجوار . وبهذه الروح ، فانها تبذل مساعي ملموسة قصد التلوير الايجابي الطبيعي للعلاقات الثنائية في مختلف المجالات ذات المصلحة المشتركة . وكما سبق أن أعلننا في الماضي ، فاننا نريد أن نؤكد من جديد ، ان الشعوب المجاورة لنا لن تصاب بأى ضرر يأتي الأراضي الالبانية . وتتمسك حكومة البانيا بالحرص على مصالح شعوب البلقان وعلى السلم والأمن الحقيقي في هذه المنطقة ، وهذا يتطلب من دول البلقان أن لا تشترك في المؤامرات الخيرية التي تحيكها الدولتين الامبرياليتين العظميين . ويجب ان تترك شعوب البلقان حرة في أن تعيش في ظل السلم والصدقة فيما بينهما . ومن أجل تبرير استعداداتهما الحربية وسباقهما الجنوني للتسلح ، وجهودهما من أجل ان تحصل كل منهما من ناحيته على السيطرة وعلى سيادة احدهما على الأخرى ، فان الدولتين العظميين الامبرياليين قد قامت مؤخرًا بزيادة دعايتهما التي تصم الآذان بشأن الآثار التي يمكن أن تترتب على الاختلال في التوازن . وهذا هو الهدف الذي ترمي اليه الاستراتيجية النووية الجديدة التي قامت باعدادها الادارة الأمريكية ، وكذلك الاعلانات المهددة من جانب الاتحاد السوفياتي بشأن الاجراءات التي سيقوم بها لمواجهة هذه الأنشطة ، التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية . وكلا الطرفين يقول بأنه لن يسمح بأى تنازل يمكن أن يعرض هذا التوازن للاختلال . وتتخذ هاتان الدولتان هذا الادعاء ذريعة لزيادة ميزانياتهما العسكرية وتقومان باعداد خطط جديدة فيما يتعلق بانتاج أسلحة نووية جديدة ووسائل الملاق مثل هذه الأسلحة ؛ وهما تمارسان ضغولاً كبيرة على مختلف الدول ، في محاولة أن تفرضها عليها الفكرة القائلة ، بأنه للحفاظ على التوازن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وتفادي وقوع مجابهة مباشرة بينهما ، فان الدول ذات السيادة ، يجب أن تقدم لهما تنازلات ، وأن تخضع لارادتهما ولرقابتهما وليس لمرتهما .

وفي كتابه " الشيوعية الأوروبية مناهضة للشيوعية " قال قائد الشعب الألباني الرفيــــــــــــــــق  
لينفر هوكسا :

" ان نظرية التوازن بين الدولتين العظميين كعامل للحفاظ على السلم ، هي  
شعار قد يم يعرفه العالم وأوروبا بوجه خاص . ولقد كانت هذه النظرية ترمي الى تبرير  
سياسة الهيمنة التي تنتهجها الدولتين العظميين ، والحق الذي تخولانه لنفسيهما في  
التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وفرض السيطرة عليهما".

ان الدولتين العظميين تحاولان تسوية كل الصعوبات التي تواجه العلاقات بينهما على  
حساب الشعوب الأخرى . وهما تفشلان في كل الحالات في التوفيق بين تناقضيهما وتعاونيهما ،  
ومن هنا فانهما تغتتمان أى اختلال في التوازن لارهاب الشعوب وتحلیم معنوياتها ، حتى يتسنى  
لهما بلريقة أسهل فيما بعد أن تعتديا عليها وأن تحتلها عسكريا . وفي هذا النطاق فانهما  
تخلقان أوضاعا خطيرة في مختلف أنحاء العالم وتتسببان في حدوث أزمات وتوترات ، وفي خلــــــــــــــــق  
مواقن للنزاعات ، ومن ثم فانهما تقومان بالعدوان وبالحرور المحلية وتعرضان للخطر حرية واستقلال  
الشعوب والسلم والأمن الدوليين .

والى جانب هذا النشاط العدواني الصارخ والى جانب المناورات التي تحيكها ضد جميع  
الشعوب ، فان الامبرياليين الأمريكيين والامبرياليين السوفيات في الوقت الذي يقومون فيه بزيادة  
ميزانياتهم العسكرية ، ويقومون بتحسين اسلحتهم ، فانهم يهدون ويحتلون أقاليم أخرى ودول  
أخرى ويتحدثون عن نزع السلاح والانفراج ، ويقترحون عقد مؤتمرات جديدة بشأن نزع السلاح .  
والولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تهدد فيه الشعب الايراني بالعدوان عليه وعلى شعوب  
العالم الأخرى فانها تعبر عن حسن نواياها المزعومة نحو ايجاد حل لقضية الشرق الأوسط .  
ومن ناحيته فان الاتحاد السوفياتي يبذل كل ما أوتي من جهد لتفلية عدوانه ضد افغانستان ،  
بالاعراب عن قلقه ازاء الانفراج وبعوده بشأن تحقيق الأمن الأوروبي ، في مؤتمر مدريد وذلك الى أن  
تسبح له الفرصة ان ينقض على افغانستان أخرى جديدة .

ولكن أيّا كانت جهود ايدولوجيتهم وسياستهم في التستر وراء شعارات مسالمة فــــــــــــــــي  
المؤتمرات العديدة لأغراض ديماجوجية ، فان الدولتين الامبرياليتين الولايات المتحدة الأمريكية



والاتحاد السوفياتي كانتا وما تزالان أخطر أعداء الحرية واستقلال الشعوب وللدول المحبة للسلام والأمن الدوليين . وقد أثبتت الأحداث انه في مواقف معينة ، وحينما تتعرض مصالحهما للخطر فان الدولتين العظميين بغض النظر عن تنافسهما الوحشي لتحقيق السيطرة والهيمنة على العالم ، تجدان نقالا مشتركة لتتقيان عندهما ، عند ما يكون الأمر هو الحرب ضد الشعوب وثوراتها ، وبيذلان قسارى جهدهما لقمع كل حركة مقاومة ، ولدحر جهود البلدان المحبة للحرية ، ضد الاستعمار الجديد والسيطرة والاملاء والقمع . ولكن رغم الامكانات العسكرية الهائلة التي تتمتع بها هاتان الدولتان والتي وضعتها في خدمة سيطرتهم على العالم وسعيهما للهيمنة ، ورغم عدوانهما والابتزاز والمؤامرات المخادعة ، ورغم ترسانات السلاح الضخمة ووكلائهما وجواسيسهما فانهم لا تستطيعان وقف مجرى الأحداث ، أو أن تجدا الاستقرار في حربهما لفرض هيمنتهم على الشعوب . ان القوى الموحدة لأعداء الشعوب هي قوة ضخمة ، ولكن قوة الشعوب قوة ضخمة أيضا . ولقد برهنت التطورات على هذه الحقيقة . وتدل السنة التي مضت منذ الدورة الرابعة والثلاثين على ان الشعوب المحبة للسلام في أجزاء عديدة من العالم مازالت تكافح ضد العدوان والتدخل الأجنبي من جانب القوى الامبريالية ، وضد العنف والاستغلال من جانب القوى الرجعية المحلية . والدليل على هذا هو انتصارات الشعب الايراني البطل وعزمه على مواصلة ثورته ضد الامبريالية ، والكفاح الذي لا يلين للشعب الأفغاني ضد المعتدين السوفيات ، والكفاح البولوي للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ضد العدوان الصهيوني ، الامبريالي ، والانتصار العظيم لشعب زمبابوي وكفاح شعوب ناميبيا وازانيا وسائر الشعوب الافريقية ضد العنصرية والاستعمار الجديد من أجل التحرر الوطني . وفي كثير من بلدان امريكا اللاتينية فان البروليتاريا وسائر الجماهير العاملة قد ثارت وبذلت الدماء في مصادماتها الشرسة ضد الطغمة الفاشية ، من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية الحقيقية والتحرر من نير السيطرة المالية للأقلية الاقلامية والاحتكار الرأسمالي للولايات المتحدة .

اننا نشهد اليوم الدفعة الكبرى للثورة الشعبية للجمهورية العربية للشعوب الاسلامية في ايران والبلدان العربية والبلدان الاسلامية الأخرى . لقد تركت هذه الشعوب في الماضي في ظلام وتخلف كبير من قبل المستعمرين ونظام القهر ، ولكنها وقد أبقت دائما على الروح الثورية حية وعلى التقاليد وحب الحرية والمشار التقدمية ، فانها ثارت ضد القمع والاستغلال ، ضد التدخل الامبريالي وضد العدوان . ان الحركات القوية للشعوب الاسلامية - بغض النظر عن الجهود التي تبذلها البورجوازية الدولية لئلا يلبث الفرقة بينها ، وتسميتها بالشعوب المتعصبة للدين كحركات رجعية - وكذلك كفاح وفورات هذه الشعوب ، كلها تم تقييمها بحق من قبل القطاعات التقدمية والشعوب المحبة للسلام ، على انها اسهام في كفاح الشعوب ضد الامبريالية . ان ثورة الشعب الايراني المعادية للامبرياليين ، والمعادية للامريكيين ، والمعادية للاقطاع ، ومقاومتها البطولية ضد الضغوط والحصار من قبل الامبريالية الامريكية ، وضد مؤامرات الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات والصينيين ، وكذلك النضال الجارى لشعب افغانستان ضد العدوان السوفياتي ، تشكل مثالا ايجابيا يلهم الشعوب المقهورة والتي تعتمد على الاستعمار الجديد ، كي تثور وتضع نهاية لوصمة السيطرة الأجنبية . وفي الوقت ذاته ، فانها تشكل ضربة قوية للامبريالية العالمية ، وتزعزع أسسها الاقتصادية الهادفة الى الهيمنة والسيطرة في العالم . وفي الشرق الأوسط بالرغم من تكثيف الأنشطة العدوانية من قبل الصهاينة الاسرائيليين والمؤامرات المعادية للفلسطيين والعرب من قبل الدول العظمى ، فان كفاح الشعب الفلسطيني وأشقاؤه العرب ضد الأعداء الصهاينة الامبرياليين مستمرة بكل عزم وتصميم . وفي الوقت الحالي فان القوى الامبريالية الكبرى ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي والصين واسرائيل والرجعية العربية ، تبذل كل محاولاتها وتلجأ الى كل الوسائل لئلا يلبث الفرقة بين الشعوب والبلدان العربية في الشرق الأوسط ، من أجل خلق مزيد من العنقبات في طريق الجهود التي تبذلها لتوحيد صفوفها وتعبئة قواها وطاقاتها في كفاحها المشترك ضد العدوان الامبريالي والتدخل في تلك المنطقة .

ان مؤامرة كامب ديفيد المعادية للعرب والمعادية للفلسطيين لازالت مستمرة . والآن تبذل الامبريالية الامريكية قصارى جهدها لتعميقها كي تنج بالدول العربية الأخرى في هذه

الديمومة ، وكفي تشدد قبضتها على الحركة الفلسطينية ، وفي نفس الوقت ، فان الولايات المتحدة الأمريكية قد دفعت الصهيونية الاسرائيلية الى تكثيف أعمال العنف والارهاب ضد الجماهير الفلسطينية العريضة في المناطق المحتلة ، وكذلك النشاط العدواني العلني والحرب ضد البلدان العربية المجاورة . والدليل الواضح على ذلك هو الأمل العدواني المستمرة ضد لبنان والأعمال الفاشية للإبادة الجماعية التي ترتكب ضد الفلسطينيين بوحشية كبيرة . ان قرار البرلمان الاسرائيلي باعلان القدس عاصمة أبدية لاسرائيل هو عمل آخر من أعمال الفخارسة يوضح بجلاء تبعات التأييد الشامل الذي تتلقاه اسرائيل من الامبريالية الأمريكية لسياستها في الضم ونشاطها العلني العدواني .

لقد أدمنت بكل حق هذه الخطوة التوسعية التي اتخذها الصهاينة الاسرائيليون من قبل الشعوب العربية والرأى العام العالمي بأسره ، انها تكشف بوضوح عن خطط وأهداف الصهيونية من أجل استمرار احتلالها للأراضي العربية ، باعتبارها استمرارا منطقيا للجهود القديمة لخلق " اسرائيل الكبرى " . ولا شك في انها أيضا جزء لا يتجزأ من مؤامرة كامب ديفيد التي كان لها - ولا زال - هدف واحد هو استمرار احتلال الأراضي العربية ، وتصفية المقاومة الفلسطينية والحفاظ على وجود وسيادة الولايات المتحدة وتدعيمهما في الشرق الأوسط . ان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى لا تسمح لنفسها بأن تتخضع بوعود وتعهدات واشندان بشأن الجهود التي تزعم انها سوف تبذلها - بعد انتخابات الرئاسة - لاقرار السلام والأمن لها . وبالمثل فانها لم تتخضع حتى بمناورات الامبرياليين السوفييات الذين - تحت ستار " تحالفهم " مع الشعوب والبلدان العربية - يهدفون الى أن يمدوا نفوذهم في المنطقة .

ان الشعب الألباني وحكومته يؤيدان بقوة الكفاح العادل والبطلاني للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المشروعة ، وكذلك قضية الشعوب العربية لتحرير الأراضي المحتلة ، ووضع نهاية للعدوان الصهيوني الامبريالي ، وكذلك وضع نهاية لتدخلات ومؤامرات القوى الكبرى . اننا مقتنعون بأن هذا سوف يتحقق فقط عن طريق الكفاح الذي لا يلين ، وحمل الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى للسلاح ، ومن خلال جهودهم المشتركة وتوحيد صفوفهم فيما بينهم وبين الشعوب الأخرى المحبة للسلام والحرية .

أن حكومة جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية والشعب الألباني قد أدانا دائما وبقوة السياسة الحد وانية والقائمة على المهيمنة وتد خلات ومؤامرات القوى العلمى الامبريالية ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين ، في منداقة الهند الصينية ، ونتيجة لذلك نان الشعوب المحبة للحرية في تلك المنطقة ، وبصفة خاصة ، شعب كمبوتشيا ، مازالوا ضحايا لكثير من المعاناة والحرمان . ولا مازال الموقف في تلك المنطقة خطيرا ومتفجرا . ان تهديدات الصين الاشتراكية الامبريالية بتلقين فييت نام " درسا ثانيا " ، وكل المؤامرات السياسية والدبلوماسية للقوى العلمى الامبريالية في جنوب شرق آسيا محفونة بعواقب خدائرة على الحرية والأمن في تلك المنطقة .

ان جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية والشعب الألباني يؤيدان - كما كانا دائما - حق كل شعب في تلك المنطقة في أن يعيش حرا مستقلا ، وأن يحل مشكلاته بنفسه دون أي تدخل أجنبي منهما كان .

ونحن نؤيد أيضا التحقيق الكامل للآمال المشروعة للشعب الكورى من أجل إعادة توحيد بلده بطريقة مستقلة ، ونضاله من أجل وضع نهاية للاحتلال العسكري الامريكى لكوريا الجنوبية ، ونظام الحكم المحلي القائمة على القمع ، وهي ادوات الامبريالية الامريكية .

ان شعب وحكومة ألبانيا يؤيدان بقوة الكفاح العادل للشعوب الافريقية ، المعادى للامبرياليين والمعادى للاستعماريين ، ويؤيدان نضال الوطنيين الثوريين والديمقراطيين من أجل الحرية والاستقلال الوطني ، ومن أجل ضمان الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي الوقت الحالى تخوض شعوب افريقيا نضالا وحشيا ضد القوى الاستعمارية الجديدة ، وبصفة خاصة ، ضد التوتين العنصريين ، اللتين تتنافسان على المواد الخام في القارة الافريقية ، ولا عالة مناطق نفوذهما بقواعد عسكرية وقوات مسلحة .

وبالرغم من الجهود والأساليب المتطورة للقوى الاستعمارية لخلق ظروف أكثر صعوبة للشعوب والبلدان الافريقية ، واثارتها ضد بعضها البعض ، وعدم السماح لها بتوحيد جهودها من أجل الاستقلال والهوية الوطنية ، فان كفاح شعوب تلك القارة ضد الاستعمار والاستعمار الجديد يتصاعد باستمرار ويحقق النصر تلو النصر .

ان أكبر انتصار في هذا الاتجاه هو اعلان استقلال زيمبابوي وانشاء دولة زيمبابوي الجديدة الحرة ، وهو نتيجة مباشرة للكفاح الطويل خلال سنوات عديدة لشعب زيمبابوي المصعب للحرية ، الذي - عن طريق التضحية وحمل السلاح - قد أتاح بالسيطرة الاستعمارية البغيضة وأعمال القمع الوحشية وعنف الابداء الجماعية والفصل العنصرى .

ان هذا النصر للشعب الافريقي في زيمبابوي ، هو مثل آخر يشجع النضال الذي يخوضه الاخوة الأفارقة في ناميبيا وآزانيا ضد سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا و ضد أعمال القمع للاستعمار الجديد والاستغلال .

ان جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، قد انتهجت دائما سياسة خارجية مستقلة منصفة وقائمة على مبادئ ، وهي تعمل على حماية المصالح النبيلة لبلدنا الاشتراكي ولقضية الحرية واستقلال الشعوب . ان الشعب الالباني وحكومته ، كانا يتضامنان دائما مع الشعوب ويؤيدان بقوة تلك الشعوب التي تكافح من أجل التحرر والحرية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي . وقد حاربنا وسيحاربنا من أجل كشف اعداء الشعوب ، وكشف سياساتهم وأنشطة عدوانهم وأعمال القمع والاستغلال التي يقومون بها في كل مكان في العالم .

ولقد كانت البانيا الاشتراكية تسترشد دائما في علاقاتها الخارجية ، برغبتها في أن تعيش في سلم وصدقة مع سائر الشعوب والبلدان . ولذلك ، فقد أبقت على علاقات ودية مع عدد متزايد من الدول . وقد عملت ولا تزال تعمل من أجل اتساع نطاق العلاقات التجارية والثقافية في مجالات المصلحة المتبادلة مع دول مختلفة ، وهي تلتزم باخلاص بالمعايير الدولية المعروفة جيدا والتي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة .

ان وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية في هذه الدورة أيضا ، سوف يسهم باسهامه المتواضع في بحث المسائل المطروحة على الجمعية العامة .

السيد سالم صالح محمد ( اليمين الديمقراطية ) : السيد الرئيس : يسعدني ان

اتقدم اليكم بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، متمنيا لكم التوفيق في مهامكم ومؤكدا تعاوننا معكم في سبيل انجاح اعمال هذه الدورة بما يحقق آمال وطموحات شعوبنا ويعزز نضالنا من أجل السلم والأمن الدوليين .

كما اتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم السفير سليم أحمد سليم المندوب الدائم لتزانيا الصديقة والذي أدار بنجاح تام مناقشات دورتين الطارئتين السادسة والسابعة والدورة الخاصة الحادية عشرة بالإضافة الى أعمال الدورة العادية السابقة للجمعية العامة .

ان التطورات الخطيرة والمعقدة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر تكسب هذه الدورة أهمية خاصة ، حيث صعدت الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية حملتها

السياسية والدعائية الواسعة ضد الدول الاشتراكية والتقدمية والشعوب المناضلة من أجل تحررها واستقلالها ، وهي تعمل اليوم على تعزيز تواجدها العسكري باقامة قواعد عسكرية جديدة وارسال أساطيلها وقواتها العسكرية للتهديد بشن الحرب العدوانية التي تخطط لها ، وتسعى الى تأزيم الأوضاع الدولية وخلق مناطق التوتر وتهديد أمن واستقرار الشعوب في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ان شعبنا اليمني يواصل نضاله الوطني الديمقراطي من أجل تثبيت نظامه التقدمي والمحافظة على حرية وسيادته واستقلاله ، والسير بخطى متقدمة لتغيير معالم المجتمع القديم وبناء الحياة الجديدة وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، على الرغم من كل المشكلات التي تواجهه الناجمة من مضاعفات التخلف الاجتماعي التي خلفها الاستعمار وكذا من جراء المؤامرات الخارجية التي حاكتها وتحيكها القوى الامبريالية والرجعية المعادية لتطلعات شعبنا والتي تحاول اعاقته عن السير في طريق التقدم الاجتماعي المستقل الذي اختاره .

كما اننا نواصل الجهود من أجل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، ونبذل كل ما في وسعنا لتعزيز الاتصالات والحوار الاخوي بين حكومتي شطري اليمن وتوسيع نشاطات وفعاليات لجان الوحدة بهدف استكمال مهامها لتنفيذ الاتفاقيات الوحدوية المبرمة بين حكومتي الشطرين . ويتواصل السعي الجاد الحثيث مع الأشقاء في صنعاء لتطوير أشكال التعاون والتنسيق بيننا في مجال التبادل التجاري ، وتنسيق خطط التنمية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي على طريق تحقيق وحدة شعبنا اليمني ، على أسس سلمية وديمقراطية .

واننا لعللى ثقة من أن جهودنا ستكلل بالنجاح بفضل تمسك شعبنا اليمني باستقلاله وسيادته الوطنية ، واعادة وحدته ووقوفه ضد كافة أشكال التدخل في الشؤون الداخلية ، وصدده للاعتداءات الخارجية ومقاومته لكافة أشكال التآمر والمحاولات الامبريالية والرجعية التي تهدف الى اعادة اجواء التوتر في اليمن .

لقد اشتدت المؤامرات الامبريالية والصهيونية في الشرق الأوسط منذ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد الخيانية بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني والنظام المصري ، وأخذت احداثها تتسارع في محاولة لاحكام السيطرة الامبريالية على المنطقة بكاملها والتي تتمثل بمحاولة تصفية القضايا الوطنية للشعوب العربية وفي مقدمتها القضية الوطنية للشعب الفلسطيني البطول .

فلقد مارس العدو الصهيوني وما زال مختلف أساليب القمع والارهاب والابادة الوحشية ضد الشعب الفلسطيني ، ونفذ سياسة الاستيطان على الأراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، وكان آخرها اعلان القدس عاصمة أبدية لكيانه ، كما ان الأراضي اللبنانية تتعرض لاعتداءات مستمرة بهدف تصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، والمساس بسلامة لبنان واستقلاله ووحدته وعزوبته وتمتد غيوط هذه المؤامرة متمثلة في سعي الدوائر الامبريالية والرجعية الى تفجير الجبهة الداخلية السورية ، واعاققة سوريا عن ادائها دورها الصامد في مواجهة العدو الصهيوني ، بالاضافة الى تصاعد الحشود العسكرية المصرية على حدود الجماهيرية الليبية .

وبالرغم من كل ذلك فلقد مثلت نتائج الدورة الطارئة السابعة للجمعية العامة ، مكسبا سياسيا هاما حققتة الثورة الفلسطينية على النطاق الدولي ، حيث عكس حجم التأييد الذي تحظى به القضية الفلسطينية واتساع نطاق الدعم الدولي لها في الوقت الذي تشدد فيه عزلة اسرائيل والولايات المتحدة والنظام المصري ، كما جاء القرار الأخير لمجلس الأمن والذي يقضي ببطلان والغاء الاجراءات الاسرائيلية بضم مدينة القدس ليضيف دفعة جديدة الي هذه الانتصارات السياسية التي حققتها الثورة الفلسطينية ، وبرغم الاعتراف الدولي المتزايد بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والذي بدأ الاقرار به هنا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ عند ما اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٢٣٦ ، فان التحالف الامبريالي الصهيوني ما زال ينكر هذا الحق ويعمل على تجاهل النظر في قضية فلسطين باعتبارها أساس الصراع في الشرق الأوسط حيث يتعذر الوصول الى سلام دائم وعادل في المنطقة دون حلها .

ولقد أثبت المجتمع الدولي وقوفه الثابت الى جانب القضية الفلسطينية ، وأكدت الجمعية العامة اعترافها بحق تقرير المصير لشعب فلسطين واقامة دولته المستقلة ، وبرنامج التحرير الفلسطينية كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، ورفضها لاتفاقيات كامب ديفيد والنهج الذي جاءت به . وتلجأ اسرائيل بدعم وتأييد أمريكي متزايد الى معارضة الاجماع الدولي والتنكر لقرارات الأمم المتحدة ، باستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى والعمل على تصفية القضية الفلسطينية ، وتشكيل حلف امبريالي صهيوني رجعي في المنطقة يسخر لخدمة الاطماع التوسعية لاسرائيل ، وحماية المصالح الامريكية وتمهد يد ارادة الشعوب العربية في الاستقلال والسيادة والتقدم الاجتماعي .



ولكي تؤمن الامبريالية العالمية نجاح مخططاتها في الشرق الاوسط ، تعمل على اثارة الازمات وافتعالها في افغانستان وجنوب شرقي اسيا والقرن الافريقي كي تصرف أنظار العالم عن طبيعة المؤامرة العدوانية التي تقوم بتنفيذها في هذه المنطقة .

وفي سياق هذه الاحداث المتسارعة تشهد المنطقة العربية اليوم ، تطورات عسكرية بالغة الخطورة ، تتمثل في زيادة حجم الوجود العسكري الامبريالي ، عبر الاساطيل الحربية في المحيط الهندي ، وبحر العرب ، ومن خلال توسيع القاعدة الامريكية في ديجوجارسيا وزيادة قدراتها العسكرية ، كما شهد هذا العام وضعاً سياسياً جديداً له دلالته الخطيرة ، وعبر عن نفسه في الاتفاق بين الولايات المتحدة وكل من عُمان ومصر والصومال ، وغيرها تسمح هذه الدول بموجبه لا أمريكا باقامة قواعد عدوانية ومنحها تسهيلات عسكرية في اراضيها . ولقد جاء ذلك كله نتيجة لتحرك امريكي واسع النطاق ، لتنفيذ خطط الانتشار العسكري التي تنتهجها الولايات المتحدة ، والتي تتجه اهدافها الى احكام السيطرة على الممرات المائية الدولية في منطقتنا ، وضمان التحرك الامبريالي السريع للتدخل العسكري المباشر في المنطقة لقمع نهوض شعوبها ، واجهاض حقها في الاستقلال والسيادة واستغلال ثرواتها الوطنية .

ان هذا الوجود العسكري الامبريالي الذي ينفذ في نطاق مخطط شامل ، تلتقي اهدافه مع أهداف مؤامرة كامب ديفيد ، حيث يزيد من حدة التوتر في الشرق الاوسط ، وافريقيا ، وآسيا ، ويجعل شعوبها وبلدانها مهددة بشكل دائم ، لمخاطر التدخلات الامبريالية في شعوبها وتعكير العلاقات السلمية بين دولها وعرقلة الجهود الدولية ، في جعل المحيط الهندي وامتداداته الطبيعية ، منطقة سلام وتعاون واستقرار .

اننا نأسف للحرب الدائرة بين العراق وايران ، ونناشد الطرفين باللجوء الى حل المشكلة بالوسائل السلمية ، وتجنب هدر طاقاتهم وتجنيدهما لمواجهة العدو الامبريالي والصهيوني المترص بكلا الشعبين الشقيقين . ان اليمن الديمقراطية تؤكد حرصها الكامل على التعاون مع دول المنطقة في الوقوف لمواجهة المؤامرات الامبريالية والصهيونية ، وتحقيق الحرية ، والتقدم لشعوبها ، ان حرصنا هذا ينطلق من سياستنا المبدئية القائمة على اسس الاحترام المتبادل بين الدول للاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتبادل المنافع والمصالح المشتركة ، بما

يخدم الامن والاستقرار في المنطقة . كما اننا نؤكد وقوفنا الى جانب القضية الفلسطينية وكفاح الشعوب العربية الشقيقة ، في صمودها ضد المؤامرات الامبريالية والرجعية ، ونؤيد نضال الشعب العماني ضد التواجد العسكري الامبريالي ومن أجل السيادة والاستقلال الحقيقي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، ونعتبر الوحدة الاندماجية بين سوريا والجمهورية الليبية ، دعامة قوية في مواجهة هذه المخططات . كما نقف مع النضال الوطني للشعب المصري لاعادة مصر الى صف الامة العربية وتحمل مسؤولياتها في الصراع ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية - ونعبر عن تأييدنا لنضال شعب الصحراء العادل من أجل تقرير مصيره .

وفي افريقيا لم تستطع المخططات الامبريالية ، حماية نظام الاقلية البيضاء في روديسيا من السقوط ، وتحقق النصر النهائي لشعب زيمبابوي بقيادة الجبهة الوطنية ، وها هي زيمبابوي المستقلة اليوم بيننا تسهم بدورها في دعم كفاح الشعوب ، وترسيخ مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة . واننا لواقفون من انتصار نضال شعب ناميبيا ، بقيادة منظمة سوابو الممثل الوحيد لهذا الشعب ، الذي ما زال يقاوم بشجاعة سياسة النظام العنصرى في جنوب افريقيا القائمة على استمرار الاحتلال لناميبيا ، وعدم تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

ومن جانب آخر ما زال الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ، يمارس سياسة الفصل العنصرى رغم القرارات الدولية . ان تمسك هذا النظام بسياسة التمييز العنصرى يتطلب من الامم المتحدة القيام بمسؤولياتها في عزل هذا النظام ، وفرض العقوبات ضده حتى يتخلص الجنوب الافريقي من نير العنصرية .

ولقد سبق وأعلننا في أكثر من مناسبة ، تأييدنا الثابت لنضال الشعب في افغانستان وحكومته الشرعية في مواجهة المؤامرات الامبريالية والرجعية الرامية الى التدخل السافر في شئونه الداخلية ، وأيدنا نضال شعوب فييت نام ولاوس وكمبوديا من أجل تثبيت دعائم السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرق اسيا ، واحباط كافة المؤامرات الامبريالية ضدها ، وطالبنا بأن يحتل الممثلون الشرعيون لكمبوديا وهم مجلس الشعب الثورى مقعدهم في الامم المتحدة . ونقف مع جمهورية كوريا الديمقراطية في جهودها السلمية من أجل اعادة توحيد كوريا . كما نؤيد نضال شعب قبرص من أجل وحدته واستقلاله وسلامة اراضيه وعدم انحيازه .

وفيما يتعلق بالاوضاع في امريكا اللاتينية ، فاننا نؤيد صمود الشعب الكوبي في مواجهته الحصار الذى ما زالت تفرضه عليه الولايات المتحدة ، وكفاحه من اجل تصفية القاعدة العسكرية الامريكية في جوانتنامو ، ونحبي انتصارات الثورات في نيكاراغوا ، وغرينادا وندين كافة المؤامرات الامبريالية ضد شعب السلفادور . كما نؤيد شعب بورتوريكو في نضاله المشروع من أجل حق تقرير المصير .

اننا في الوقت الذى ندين فيه السياسة الامبريالية العالمية ، الرامية الى تقويض السلام والانفراج الدوليين من خلال تصعيد حدة التوتر وعدم الاستقرار في مناطق عديدة من العالم ، ومناهضة حركات التحرر الوطني والديمقراطي للشعوب ، وتسعير العداء ضد الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي ، والعمل لتفكيك الوحدة بين شعوب البلدان النامية والبلدان الاشتراكية . في الوقت نفسه نعبر عن ارتياحنا للدور الذى تقوم به البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي في دعم كفاح الشعوب ، وتعزيز سياسة الانفراج في العلاقات الدولية ، وصيانة الأمن والسلم الدوليين .

لا زالت الازمات الاقتصادية تتفاقم وتزداد حدتها وتلفظ نتائجها وآثارها السلبية على البلدان النامية ، حيث يعيش الفقر والجوع والمرض في حلقة مفرغة من التخلف ، لـم تفيدها استراتيجيات التنمية ولا المحاولات الدولية القاصرة . وبينما تنعم الدول الصناعية الرأسمالية - برغم مشاكلها - بالرفاهية وتترف الاستهلاك ، وتبديد الموارد على حساب البلدان النامية ، تتراكم مشاكل هذه البلدان وتتضاعف تكاليفها . ولا تستجيب الدول الرأسمالية او تتحمل مسؤوليتها الا بقدر ما تحافظ على مصالحها الآنية الذاتية متجاهلة - بقصد وبغير قصد - ما تقتضيه المصلحة العامة ، في ظل التكافل الدولي الحقيقي ، ومن أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وقد انتهت قبل حوالي اسبوعين فقط الدورة الحادية عشرة الخاصة بالتنمية والتعاون الدولي . وقد شهدت عقم الحوار عندما تغيب الارادة السياسية . وبدأ وكأن الدول الرأسمالية لم ترد سوى الحوار نفسه ، وليس الحوار غاية في حد ذاته ، اذ لم يقدر الى التغيير الجذري المنشود . ورغم مرونة وتفهم البلدان النامية ، ومبادراتها الايجابية ، لم تجن هذه البلدان سوى خيبة الامس العميقة ، من نتائج الدورة الاستثنائية ، بسبب تعنت قلة من الدول الصناعية الرأسمالية ، والدول

الرأسمالية لم تتقدم مواقفها كثيرا منذ اعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، قبل وعلى مدى الست سنوات الماضية ، وتعمل - في الاساس - من أجل الحفاظ على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، الذي يضمن لها تحكمها وهديمتها على الاقتصاد الدولي ، وانها تماطل وتتذرع بمختلف المبررات والاسباب .

وقبل ان نرى بداية جولة المفاوضات الدولية ، وفي غمار التفاوض حول استراتيجية التنمية الدولية الجديدة ، للمقد الثالث ، رأيناها تقيم العقبات والعراقيل التي تضيف المفاوضات والاستراتيجية معا ، فلا تتحقق بذلك النتائج المتوخاة منهما . وفي المفاوضات الدولية خلقت المشكلات دون الوصول الى الاتفاق حول الاجراءات وجدول الأعمال .

ان الأزمات الاقتصادية في البلد ان النامية تتطلب الاجراءات الجذرية والفعالة في جميع مجالات التنمية وأنشأتها . ويزداد الأمر أهمية بالنسبة للبلدان الأقل نمواً التي هي في أمس الحاجة الى الموارد الحقيقية المكثفة ، والمساعدات المتواصلة ، وغير المشروطة من الدول الغنية ، والمؤسسات ومناديق التمويل الدولية والاقليمية .

ومن المؤسف ان برنامج العمل الفوري لم ينفذ حتى الآن وفق قرار مؤتمر التجارة والتنمية الخامس رقم "١٢٢" . ومن الضرورة بمكان تطبيق ذلك البرنامج مع برنامج الثمانينات وكذلك الاعداد للمؤتمر القادم بشأن هذه البلدان من أجل انجازه وتحقيق النتائج العملية المرجوة .

ان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتطلب - دون شك - تضاماً مريراً ولويلاً حتى تتحمل الدول الصناعية مسؤوليتها الكاملة ، وتقام علاقات متكافئة دون سيطرة أو استغلال . ولاشك ان التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية نفسها يشكل بُعداً أساسياً في اقامة النظام الجديد انطلاقاً من مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات . وهذه البلدان وهي تدرك دورها جيداً يتحتم عليها تخلي الطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات الدولية ، ولن يتأتى ذلك الا باتخاذ الاجراءات والخطوات العملية التي تحقق النتائج الايجابية المطلوبة .

لقد استلهمت الأمم المتحدة منذ تأسيسها جنيب البشرية ويلات حرب عالمية مدّورة ، والمساهمة في تصفية المؤسسة الاستعمارية القديمة ، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في مسار بعض الأزمات الدولية . واننا ندعو الى احترام قرارات الأمم المتحدة بما يخضع تعزيز السلم والأمن الدوليين ، ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للجهود المخلصة التي يبذلها السكرتير العام في عمله المتواصل من أجل حل المشاكل الدولية وترسيخ المبادئ التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة الدولية .

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠